من أجل إنهاء الحرب.. لماذا لا يكون للعرب مشروعهم؟

باسم برهوم

بغض النظر عن طول الحرب، فإنها ستنتهي في إطار صفقة. وما يحدد طبيعة وصيغة هذه الصفقة النتيجة النهائية للحرب، وبعد ان تكون الاطراف قد اصبحت ناضجة او يجبرها الواقع الذي تفرضه الحرب، ولكن مهما كان الامر ستكون نهاية الحرب بصفقة ما، والسؤال هنا: كيف ستكون عليه هذه الصفقة؟

الرئيس ترامب بالطبع يفضل الصيغة الفنزويلية، بان يبقى جزء من النظام الإيراني القائم، لكنه يرضخ لما تريده واشنطن منه، او إذا امكن تغيير النظام كليا وبالتالي ستصبح إيران تدور في الفلك الأميركي، هذه الصيغ تبدو بعيدة المنال حتى الآن، ولكن ليس بالضرورة ان تنتهي الحرب قبل ان يحقق ترامب اهدافه كلها او معظمها من خلال الضغط العسكري المتواصل، ولكن هذا الامر لم يحدث بعد. اما بما يتعلق بالشريك الآخر في الحرب، أي إسرائيل، فالصيغة الانسب التي تريدها تل ابيب هي ان تكون إيران صديقة لها. وبالتالي الهدف الأفضل بالنسبة لإسرائيل هي تغيير النظام، او إيران التي تكون قد فقدت كل مخالبها العسكرية لسنوات عديدة قادمة.

تأتي إيران، فهذا البلد فيه النظام وفيه المعارضة، وفيه المتشددون والمعتدلون داخل النظام نفسه، او الموالون له، وبالتالي كل طرف من هذه الاطراف يرغب في ان تنتهي الحرب على هواه، او بالطريقة التي تناسبه، انما هنا نتحدث عن النظام القائم، الذي يسيطر عليه المتشددون من الحرس الثوري حتى اللحظة، فهذا النظام يدافع عن بقائه مهما كانت الكلفة، حتى لو لحق بايران دمار شامل لمقدراتها، فهم يدركون انهم اذا فقدوا السلطة الآن فلن يعودوا اليها بعد عقود طويلة. ان صيغة الصفقة بالنسبة لهذا النظام هي أي صيغة يمكن ان تبقيه بالسلطة ولو عبر تنازلات مؤلمة، حتى يتمكن مجددا من بناء نفسه ويقفز عن كل اتفاق ويعود ليمارس الأسلوب ذاته لتحقيق الإمبراطورية الفارسية على حساب الجغرافية العربية.

اما دول الخليج العربية، التي تتعرض للعدوان الايراني البشع اصبحت تعتقد بانه مهما كانت كلفة الحرب الحالية، فإنها تفضل سقوط النظام الحالي، وبعد ذلك مهما تكون صيغة الصفقة فإنها ستتعامل معها لاحقا وحسب الوقائع الجديده. لقد حاولت هذه الدول سابقا ان تتلافى شرور طهران من خلال خلق صيغ للعلاقة تؤمّن حدًّا ادنى من التفاهم والتعاون، ولكن هذه الدول كانت تدرك انها ستكون الميدان الرئيسي لأي حرب اميركية إسرائيلية مع إيران، لأن رهان طهران كان دائما على إحداث ازمة طاقة عالمية شديدة تردع بها واشنطن وتل ابيب من إكمال اي حرب يمكن من خلالها إسقاط النظام.

وبغض النظر عن النتيجة النهائية للحرب، وسواء بقي النظام الايراني ام لم يبقَ، فإن صيغة أي صفقة بالضرورة ان تشمل مصالح جميع الاطراف بشكل او بآخر، وان تأتي للمنطقة بهدوء يدوم لسنوات عديدة، هكذا هو منطق الأمور. فأي صيغة لصفقة بالضرورة ان تتضمن استيعاب إيران في المنطقة من دون طموحات مجنونة، تضمن فتح مضيق هرمز كل الوقت وفي كل الظروف، باعتباره الشريان الذي يحافظ على تدفق الطاقة، وتسوية لا تهديد إيرانيا فيها لجيرانها العرب، وينهي سنوات العداوة بينها وبين إسرائيل، هذه الصيغة التي قد تبقي جزءا من النظام الإيراني يقبل بهذه التسوية، وترضي جيران إيران، ويضمن استقرار سوق الطاقة العالمي.

هنا تأتي اهمية المبادرة العربية، والتي اصبحت أيضا مبادرة إسلامية بعد ان وافقت عليها جميع الدول الاسلامية بما فيها إيران، يمكن تطوير هذه المبادرة، او توسيعها لتشمل ضبط العلاقات بين جميع دول المنطقة، بحيث تشمل بنودا تضمن عدم اللجوء للقوة لحل الخلافات، وتعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول، ولكن ما يجب التركيز عليه هو الدولة الفلسطينية، فبدون وجود هذه الدولة لن يستقر الشرق الأوسط، والمبادرة العربية جوهرها دولة فلسطينية مقابل التطبيع الكامل بين الدول العربية والإسلامية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. إحياء المبادرة العربية الاسلامية واعتبارها جوهر أي صفقة، او صيغة صفقة لوقف الحرب وتحقيق الامن والاستقرار للشرق الأوسط، ويفتح صفحة جديدة من العلاقات بين جميع الاطراف.

الطرف المؤهل لطرح هذه الصيغة الآن دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية، صاحبة هذه المبادرة، كما ان هذه الدول كانت في قلب العاصفة، وتدرك ان الاستقرار لن يتحقق إلا في صيغة تدمج إيران في المنطقة، إيران التي لا تهدد جيرانها. وصيغة تنزع كل مبررات استخدام القضية الفلسطينية كورقة من اجل تحقيق طموحات خاصة للدول الإقليمية. دول الخليج التي تتعرض لهجمات إيرانية غادرة هي اكثر الاطراف التي تدرك شروط التسوية الحقيقية أكثر من أي طرف آخر.

ربما نكون بحاجة ان تبادر منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية للتواصل مع دول الخليج الشقيقة ومع مصر والاردن الشركاء الاساسيين في اي مبادرة، من اجل ان يكون للعرب مشروعهم لليوم التالي بعد الحرب. القيادة تدرك هذه الحقيقة، وانما هي بالتأكيد من يختار التوقيت المناسب لمناقشة ذلك مع الأشقاء العرب، ولكن هناك ضرورة ان يكون للعرب مشروعهم، او صيغتهم لصفقة شاملة في المنطقة تحقق الاستقرار، وتنهي ايضا المشاريع التوسعية لإسرائيل، التي بدورها تهدد هذا الاستقرار.

حبر على جمر

هنا فلسطين: الصمود أولا

لمى عواد

ليس الصمود في فلسطين شعارًا يُرفع، بل حياة تُعاش يوميًا على حافة الخطر

ليس الصمود في فلسطين مفهومًا مجردًا أو شعارًا يُرفع في لحظات التصعيد، بل هو ممارسة يومية تتجسد في أبسط تفاصيل الحياة. في سياق يُثقل كاهل الإنسان بالقيود والتهديدات المستمرة، يتحول البقاء ذاته إلى فعل مقاومة، وتغدو الحياة اليومية ساحة مواجهة مفتوحة، لا تقل أهمية عن أي شكل آخر من أشكال النضال.

في سفوح قراوة بني حسان، تتجسد هذه الحقيقة بوضوح. هناك، لا يقف الراعي الفلسطيني فقط حارسًا لقطيعه، بل حارسًا لذاكرة الأرض ومعناها. بين الأغنام والتلال، وبين الماضي الذي يسكن المكان والحاضر المثقل بالمخاطر، يواصل عمله رغم تهديدات المستوطنين المتكررة. قد تبدو هذه الصورة عادية في ظاهرها، لكنها في جوهرها تعبير مكثف عن معادلة معقدة: البقاء في المكان رغم محاولات الإقصاء هو بحد ذاته انتصار يومي. هنا، لا يكون العمل مجرد وسيلة للعيش، بل وسيلة للدفاع عن الحق، وإعادة تثبيت الوجود في وجه محاولات الطمس.

الصمود، بهذا المعنى، لا يقتصر على مواجهة الاعتداءات، بل يتجاوزها ليصبح منظومة متكاملة من الأفعال التي تحافظ على الهوية. كل بيت يُعاد بناؤه بعد هدمه، وكل أرض تُزرع رغم التهديد، وكل طفل يذهب إلى مدرسته عبر طرق محفوفة بالمخاطر، هو جزء من هذه المنظومة. إنها أفعال تبدو بسيطة، لكنها تحمل في طياتها رفضًا عميقًا للغياب، وتأكيدًا مستمرًا على أن الفلسطيني لا يزال حاضرًا، ليس فقط بجسده، بل بثقافته ووعيه وانتمائه.

هذا البعد الثقافي للصمود يجعله أكثر من مجرد رد فعل؛ إنه فعل إنتاج للهوية. فالأرض ليست مجرد مساحة جغرافية، بل وعاء للذاكرة، والتمسك بها هو تمسك بالتاريخ والسردية. ومن خلال الممارسات اليومية، يعيد الفلسطينيون كتابة قصتهم، ليس بالكلمات فقط، بل بالأفعال التي تُبقي هذه القصة حية ومتجددة.

وهكذا يتحول الصمود إلى لغة يومية، تُكتب بالأفعال لا بالشعارات، وتربط بين الماضي والحاضر، وتؤسس لذاكرة لا يمكن محوها.

ومع ذلك، فإن هذا الصمود يحمل في داخله كلفة كبيرة، غالبًا ما تبقى غير مرئية. إنها كلفة تتجلى في الاستنزاف الاقتصادي، حيث تتضرر مصادر الرزق وتُقيّد فرص العمل، وفي الضغط النفسي الناتج عن العيش تحت تهديد دائم، وفي المخاطر الجسدية التي قد تواجه أي فرد في أي لحظة. هذه «الكلفة الصامتة» لا تُقاس بسهولة، لكنها تتراكم يومًا بعد يوم، وتشكل عبئًا حقيقيًا على الأفراد والمجتمع.

ورغم هذه الكلفة، يواصل الفلسطينيون إعادة تنظيم حياتهم باستمرار. في ظل الأزمات المتراكمة، لم يعد التحدي مجرد التعامل مع حدث طارئ، بل التكيف مع واقع طويل الأمد من عدم الاستقرار. هنا، تتجلى مرونة المجتمع الفلسطيني، وقدرته على إيجاد توازن هش بين الاستمرار في الحياة والحفاظ على الكرامة. يصبح الصمود في هذه الحالة ليس فقط رد فعل، بل استراتيجية واعية لإدارة الحياة تحت الضغط.

كما أن الصمود لا يُمارس بشكل فردي فقط، بل هو فعل جماعي يعزز الترابط الاجتماعي. في مواجهة التحديات، تتشكل شبكات دعم غير رسمية، وتتجدد قيم التضامن، ويُعاد تعريف معنى المجتمع. هذه الروابط تشكل بدورها عنصرًا أساسيًا في استمرارية الصمود، إذ تمنح الأفراد القدرة على الاستمرار، وتحوّل المعاناة الفردية إلى تجربة مشتركة يمكن تحملها.

ولا يمكن إغفال البعد السياسي لهذا الصمود. فكل ممارسة يومية للبقاء على الأرض هي رسالة واضحة بأن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وأن الوجود الفلسطيني ليس أمرًا قابلًا للتفاوض أو الإلغاء. بهذا المعنى، يتحول الصمود إلى أداة ضغط أخلاقية وسياسية، تُبقي القضية الفلسطينية حاضرة في الوعي العالمي، وتعيد التذكير المستمر بعدالتها.

الأهم من ذلك، أن الصمود يمتد أثره إلى الأجيال القادمة. الأطفال الذين يكبرون في هذا السياق لا يتعلمون فقط كيفية التكيف مع الواقع، بل يكتسبون وعيًا عميقًا بالهوية والانتماء. من خلال مشاهدة الكبار وهم يعيدون بناء ما هُدم، ويتمسكون بما تبقى، يتشكل لديهم فهم حي لمعنى الكرامة، ومعنى أن يكون للإنسان أرض يدافع عنها وحق يتمسك به. هكذا يتحول الصمود إلى مدرسة، تُدرّس الكرامة، وتُعيد إنتاج الهوية.

الصمود في فلسطين، إذًا، ليس مجرد قدرة على الاحتمال، بل عملية مستمرة لإعادة إنتاج الحياة في ظروف تُحاول نفيها. إنه فعل مركّب يجمع بين البقاء والمقاومة، بين الذاكرة والمستقبل، بين الفرد والجماعة. وهو، في جوهره، تأكيد يومي على أن الإنسان، مهما اشتدت عليه الظروف، قادر على أن يصنع معنى لوجوده، وأن يتمسك بحقه في حياة كريمة.

في عالم قد يعتاد على الأخبار ويتعامل مع المأساة كرقم، يبقى الصمود الفلسطيني تذكيرًا حيًا بأن خلف كل رقم قصة، وخلف كل قصة إنسان يصرّ على الحياة. وهذه الإرادة، في حد ذاتها، هي ما يجعل الصمود ليس فقط ضرورة، بل قوة قادرة على الاستمرار، ورسالة مفتوحة للعالم بأن العدالة، مهما تأخرت، تظل ممكنة.

تكدس النفايات بين خيام النازحين في خان يونس، جراء ازمة الوقود وتقييد الوصول الى مكبات النفايات. (وفا)

سؤال عالماشي

موفق مطر

الامتحان تاريخي.. (إما) .. (أو)!

لا معنى لأي بيانات إدانة لجرائم مجموعات وتنظيمات المستعمرين الارهابية تصدرها القوى الوطنية الفلسطينية المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الاكتفاء بهذه البيانات كرد، إنما تعكس خللا بنيويا وتنظيميا، ومؤشرا على ابتعادها عن مسمياتها كقوى شعبية في اطار حركة تحرر وطنية، فالأصل أنها تتحمل المسؤولية الأكبر في تنظيم الجماهير وضبط برنامج المقاومة الشعبية السلمية الذي اقره الجميع بدون استثناء الى جانب الهيئات الوطنية المختصة المسنودة بالدعم المادي والسياسي من السلطة الوطنية الفلسطينية كهيئة مقاومة الجدار والاستعمار الاستيطاني، التي اثبتت قدرتها على افشال مخططات حكومة الصهيونية الدينية الاستعمارية في مواقع وميادين مواجهة شعبية جماهيرية سلمية عديدة، وأهمها قضية تثبيت سكان قرية الخان الأحمر ومنع التمدد الاستيطاني الى بوابة أراضي العاصمة (القدس الشرقية).

أما قضية وضع دول العالم على مخاطر جرائم وإرهاب المستوطنين الذين ينفذون برنامج حكومة الصهيونية الدينية العنصرية والاستيطان لدى دولة الاحتلال، المتوازية مع جرائم الابادة التي ينفذها جيش الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، تأثيرها المباشر على شطب قرارات الشرعية الدولية القاضية بتطبيق «حل الدولتين»، فهذه مسؤولية قيادة دولة فلسطين وحكومتها، حيث تقوم بهذه المهمة في كل الاتجاهات ولدى المنظمات الأممية المختصة، وفقا للأعراف السياسية والدبلوماسية ومقتضيات القانون الدولي.

ونذكر في هذا السياق تأكيد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على دور الجماهير الشعبية المنظمة، لتحقيق التوازن ما بين العمل السياسي الوطني والخارجي المنوط بقيادة دولة فلسطين وحكومتها، والعمل الوطني الجماهيري المكمل بالتوازي.

فالبيانات الاعلامية الصادرة عن فصائل وتنظيمات وأحزاب القوى الوطنية الفلسطينية إما أن تبين الانجازات في مواجهة المستعمرين، ومستوى القدرة على افشال هجماتهم على القرى وسكانها الآمنين، وعلى مزارعهم و(حلالهم) وأرزاقهم وممتلكاتهم، كبرهان على مكانة التفكير بعقلية وطنية جامعة في ضبط العمل الشعبي السلمي المنظم، أو أنها لا تستحق المساحة التي تمنح لها في وسائل الاعلام !!

فلهذه القوى قواعد جماهيرية بشرائحها المتنوعة، وتستطيع إذا اجمعت على الالتزام بمنهج العمل الوطني الموحد وتمثيل ارادة جماهيرها بتطبيق البرامج العملية فعلا وفقا لخطط دقيقة تبدعها العقول المتحررة من سياج دوائرها الحزبية والفصائلية الضيقة، والمؤمنة بالعمل بإخلاص من اجل الوطن.

وهنا لا بد من القول: إن خطة عمل وطنية تشارك بنظمها الاتحادات الشعبية والمهنية، والنقابات والمنظمات غير الحكومية، مع القوى والفصائل الوطنية، مع تأكيد المكانة الاشرافية والعملية لهيئات ووزارات الحكومة الفلسطينية لإبقاء أدوات ووسائل وبرنامج العمل الوطني المنبثق عن الخطة في سياق منهج المقاومة الشعبية السلمية، الموازي لمنهج عمل قيادة دولة فلسطين وحكومتها، ليس السياسي القانوني والدبلوماسي في المحافل الدولية العربية منها والأجنبية وحسب، بل بتوفير مقومات الصمود، ورفع مؤشر التنمية ما أمكن – رغم الظروف الصعبة جدا- وتوظيف خبرات ودراسات وأبحاث موجود لدى مؤسساتها لاستبيان تدرج الأولويات من الأخطر الى الخطر، مرورا بالخطير جدا وما يليه، مع التأكيد على أن يكون تعزيز ثبات جذور المواطن الفلسطيني في بيته وأرضه بموقع الهدف الأول لكل مرحلة أو عند مواجهة الخطر مهما كانت درجته.

أمام القوى الوطنية الفلسطينية امتحان تاريخي، لا خيار فيه إلا النجاح، كما حققته في مواقع كثيرة سابقا، لأن العكس يعني سيطرة المستعمرين الارهابيين على مزيد من أرض الوطن، وقد تصل الى حد انفراط مقومات وأسباب وجود الهياكل التنظيمية لهذه القوى، ونعتقد يقينا أن الجماهير لم تتقاعس يوما إذا وجدت من يتقدمها لمواجهة الخطر الوجودي، ولن تستسلم لإرهاب وجرائم تنظيمات المستعمرين الارهابيين المسلحين مثل «شبان التلال» أو «تدفيع الثمن» وغيرهما، ذلك ان التاريخ يشهد لشباب فلسطين الوطنيين، ولقدرتهم على تنظيم انفسهم وقواهم وإبداع الوسائل المشروعة السلمية لتأكيد حقهم في الحياة وبناء مستقبلهم على ارض وطنهم بأمان وسلام، والاستفادة من خبرات المناضلين في العمل التنظيمي، وتجارب الشعوب وأهمها تجربة شعب جنوب افريقيا الصديق، الذي استطاع - بفضل المقاومة الشعبية السلمية بقيادة نيلسون مانديلا – دحر وإسقاط النظام العنصري في بلاده الشبيه الى حد كبير بنظام الصهيونية الدينية الاستعمارية العنصرية.